السياسة الخارجية اليمنية الفترة من 1962-2005م

د. محمد قيس

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©**2008**

السياسة الخارجية اليمنية
دراسة تحليلية لعملية التطور وصنع القرار خلال الفترة من ١٩٦٢ - ٢٠٠٥م

د. محمد قيس
قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الحديدة

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة من الدول الوجه الآخر لعملة واحدة هي السياسة العامة للدولة ، أما الوجه الآخر فيتمثل في السياسة الداخلية ، ويقصد بالسياسة الخارجية " سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي" . فالنشاط السلوكي الذي تقوم به وحدة دولية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي يرتبط بهدف، ويقترن بقدرة تأثيرية تستخدمها الدولة لتحقيق الهدف المنشود . إضافة إلى ذلك ترسم الدول سياسة خارجية استجابة لوجود حافز خارجي ما.. أو رد فعل لأزمة معينة داخلية أو خارجية .

والدول تتفاعل فيما بينها بصورة تعاونية أو تصارعية ، فعندما يحقق كل طرف أهدافه كاملة. يكون التفاعل إيجابي ، أما عندما تتناقض المصالح والأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها فيكون التفاعل سلبي.

إن ما يمكن تحقيقه فعلاً من أهداف خارجية يتناسب طردياً مع ما تمتلكه الدولة من إمكانات وقدرات مادية وغير مادية ويتوقف على قدرة صناع القرار في تكييف ما بحوزتهم من وسائل وإمكانات بشكل يتناسب مع طبيعة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها .

من جهة أخرى يواجه صانع القرار في تكييف ما بحوزتهم من رسائل وإمكانات بشكل يتناسب مع طبيعة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها .

من جهة أخرى ، يواجه صانع القرار الخارجي الكثير من التحديات والصعوبات ، لذا لابد له أن يأخذ في اعتباره مجموعة كبيرة من المتغيرات والاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية ، وأن يوازن بين احتياجات دولته للمساعدات والقروض الخارجية لتنمية اقتصادها بين مصالح الدول المانحة وضغوطاتها ، ولكي يتحقق النجاح في ذلك ينبغي أن تتسم سياسة الدولة الخارجية بالوسطية والمرونة والواقعية. خاصة أن أية دولة لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي كونها تحتاج إلى الكثير لتغطية النقص في مواردها الذاتية .

على ضوء ذلك يأتي الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية اليمنية لفترة هامة من تاريخ اليمن الحديث بهدف إبراز تطورها والتحديات التي واجهتها وما زالت تواجهها في عالم اليوم ، واعتماداً على ما توفر من أدبيات محدودة وقراءات الباحث الخاصة حول الموضوع ، يتضح أن تطور السياسة الخارجية اليمنية قد مرت بمراحل مختلفة، لكل مرحلة ملامحها المتميزة وتوجهاتها.. فبعد قيام الثورة مباشرة كان الهدف يتمثل في الحفاظ على الجمهورية الناشئة ، سواءً في الشمال أو في الجنوب ، وذلك بالدخول في تحالفات خارجية فورية من أجل دعم الثورة والجمهورية التي كانت بحاجة إلى دعم دولي من كافة الأطراف والقوى الدولية المؤثرة التي كانت مهيأة لدعم حركات التحرر الوطني بكافة الوسائل ، وبالفعل رحبت دول عديدة بإعلان الثورة واعترفت فوراً بالنظام الجمهوري الجديد. ومدت يد المساعدة لدعم الثورة مادياً ومعنوياً . أما مرحلة ما بعد الستينيات فقد استطاعت الدولة أن تحقق كثيراً من النجاحات في المجال الخارجي وتعاملت بإيجابية مع كثير من القضايا الإقليمية والدولية، رغم وجود بعض الصعوبات والسلبيات وضعف الإمكانيات .

وسيتم دراسة الموضوع بالاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع مراحل التطور ، إضافة إلى الأسلوب الوصفي لتحليل عناصر الدراسة وذلك على ضوء ما توفر من مراجع تاريخية سواءً الكتب أو الدوريات باعتبارها مصادر أساسية .

مشكلة الدراسة :-

ونظراً لعدم توفر دراسات شاملة تتناول هذه المادة.. فإن هذه الدراسة تحاول تناول مسيرة السياسة الخارجية اليمنية من ناحية البنية التحتية والتنظيمية ، وكذا مبادئها وأهدافها ومناطق اهتمامها عربياً وإقليمياً ودولياً ، إضافة إلى إبراز دور وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة كونها تساهم في صناعة القرار وتنفيذه ، وعليها يقع العبء الأكبر من المسؤولية في

نجاح أو فشل رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ، وتتعرض للمسائلة من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان . كما أن هذا الموضوع يحاول الإجابة على تساؤلات محددة أهمها :

هل حدث تطور في علاقات اليمن الخارجية ؟ وما هي الصعوبات التي يواجهها صانع القرار عند اتخاذ القرار ؟ وهل استطاعت اليمن أن تؤدي دوراً متميزاً على الساحة الإقليمية والدولية اعتماداً على موقعها الإستراتيجي وكثافة سكانها وتنوع مناخها ومواردها المحدودة ؟

أهمية الدراسة :-

تنبع الأهمية من ندرة الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية اليمنية ، ومن هنا فإن هذه الدراسة تعتبر محاولة متواضعة للمشاركة في إثراء الموضوع وخلق جدل فكري وسط الأكاديميين وصناع القرار في الدولة ، وأيضاً المساهمة في بناء قاعدة معلومات حول الظاهرة المدروسة.

أهداف الدراسة :-

يهدف البحث إلى كشف ما تم إنجازه من نجاحات في مجال السياسة الخارجية منذ قيام ثورة سبتمبر ، والتعرف على التحديات التي تواجه صنع هذه السياسة على المستوى التنظيمي المتعلق بجهة صنع القرار ، وكذا التحديات الخارجية الإقليمية والدولية .

المبحث الأول

تطور صنع القـرار الخـارجي

١- ١ طبيعة صنع السياسة الخارجية قبل الثورة :

مع انسحاب العثمانيين من اليمن بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى.. أصبح شمال اليمن دولة مستقلة تولت أمرها قيادات منغلقة وعديمة الخبرة السياسية ، لذلك عندما تولى الإمام يحيى السلطة خيب آمال الكثير من أفراد الشعب ومن قاتل معه ضد العثمانيين، لأنه احتكر السلطة تماما ووضع جميع الأمور في يده ، وفي المجال الخارجي تميزت سياسته الخارجية بالخوف الشديد من التعامل مع كل ما هو أجنبي ولم يستطع وضع اللبنات الأساسية لسياسة خارجية متحضرة ومبنية على أسس وقواعد علمية مقارنة ببلدان أخرى حصلت على استقلالها بعد اليمن بعشرات السنين ، لقد برزت عزلته عن العالم بخوفه من عودة الاستعمار إلى اليمن.. ومن ثم ضباع استقلالها خاصة أن الشركات الأجنبية وسيلة لاستعمار بعض البلدان.

نظراً لتنافس القوى الاستعمارية الأوروبية على النفوذ في جنوب الجزيرة العربية والقرن الأفريقي فقد قرر الإمام يحيى فتح حوار مع إيطاليا للحصول على مساندتها وقام بتوقيع أول اتفاقية مع دولة أوروبية استعمارية في ١٩٢٦م، والتي أفادت الطرفين، فمن ناحية خففت عزلة الإمام ولو جزئياً ، ومن ناحية أخرى تمتعت إيطاليا بموجبها بعلاقات خاصة مع الإمام ، وحصلت على بعض التسهيلات في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى.. توقيع تلك الاتفاقية شجع الإمام يحيى على توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨م وذلك لإقامة علاقات متوازنة حذرة مع الدولة الأجنبية المتصارعة وتقوية جانبه في صراعه مع القوى الداخلية المستنيرة والأطراف الإقليمية المجاورة لليمن ، إضافة إلى ذلك وقع الإمام اتفاقيات مع هولندا وأثيوبيا وفرنسا وبلجيكا في (١٩٣٢ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦) .

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في المجال الدولي فكرة إنشاء هيئة الأمم المتحدة كبديل لعصبة الأمم المنهارة ، وتكوين الجامعة العربية.. ولم يكن الإمام بقادر على أن تستمر عزلة نظامه عن العالم ، نظراً للضغوط الداخلية والتحديات الإقليمية ، لذلك وافق على الانضمام لعضوية المنظمتين، حيث شاركت اليمن في تأسيس جامعة الدول العربية في ١٩٤٥م، وحصلت على عضوية الأمم المتحدة في ١٩٤٧م ، الملفت للنظر أن فترة حكم الإمام

يحيى انتهت دون إقامة علاقات دبلوماسية مستقرة مع أي من البلدان التي وقع معها اتفاقيات كإنشاء سفارات وتبادل سفراء، حيث أنه لم يسمح للأجانب الإقامة في اليمن .

علاقات الإمام يحيى الخارجية على محدوديتها لم تكن مستقرة. خاصة مع دول الجوار ، أما العالم الخارجي فلم يكن يعلم عنه إلا القليل ، فمثلاً علاقاته بالسعودية. لم تكن على ما يرام حيث توترت لمرات عديدة. ودخل في حرب شاملة معها في ١٩٣٤م انتهت بتوقيع معاهدة "الطائف" التي مثلت الأساس والذي قامت عليه علاقة الأمر الواقع بين البلدين ، حيث أن ميزان القوى قد تبدل كثيراً لصالح الطرف الثاني ، أما العلاقات مع بريطانيا.. فكانت غير مستقرة وغير متكافئة ، وبسبب ضعف حكومة الإمام وعدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع الاستعمار في حينه ، فقد وقع معها اتفاقية عدم تدخل في شؤون الآخر وكان ذلك في ١٩٣٤م أسميت " معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل " التي وضعت حدود جغرافية معينة بين سلطة الاحتلال البريطانية المتطورة في الجنوب وسلطة الإمام المتخلفة في الشمال .

مع مجيء الإمام أحمد للسلطة. لم يحدث أي تغيير جوهري في السياسة الخارجية تجاه العالم الخارجي ولكن الشيء الجديد أنه أنشأ مكتب الوزارة الخارجية في ١٩٥٠م في تعز ، وظل المتحكم الوحيد فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لليمن ، ولأول مرة سمح بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع عدد قليل من البلدان العربية والأجنبية والتصريح لها بإنشاء مفوضيات باليمن .

وكانت وزارة الخارجية تعمل بدون صلاحيات معينة ولا هيكل إداري حديث أو كادر خاص بالموظفين.. فعدد موظفيها اليمنيين لم يتجاوز العشرين تم تدعيمهم بموظفين وافدين من الدول العربية ، كذلك كانت ثقافة الكادر الوظيفي إما تقليدية أو تثقيف ذاتي، فقد كان ينقصهم التدريب والمعرفة .

١- ٢ تطورات صنع السياسة الخارجية ١٩٦٢ - ١٩٦٩م :

بعد قيام الثورة مع قدوم المصريين إلى اليمن بدأت الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم تدخل إلى جميع المؤسسات الحكومية ، ووزارة الخارجية واحدة منها ، فقد حدثت إصلاحات جوهرية في أداء وزارة الخارجية، مما أدى إلى إحداث تغيير حقيقي في مجالات العلاقات الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وأصبحت الوزارة الجهة الرئيس والمسئولة عن السياسة الخارجية للدولة. وتدعيم السياسة القومية داخلياً وخارجياً طموح وآمال الثوار.. فيما يتعلق بتطوير علاقات اليمن الدولية ورعاية المصالح العليا للدولة بالخارج، تحددت للوزارة واجبات ومسؤوليات أساسية تمثلت في النقاط التالية :-

١- الاقتباس والاسترشاد بالقواعد والمعاملات الدولية بهدف تأكيد الوجود الرسمي للدولة في مختلف المجالات الدولية .

٢- وضع البرامج ومخططات تنفيذها لتعريف العالم بالدولة بالتعاون مع الدول والهيئات والمنظمات الأجنبية وفق قاعدة أساسية تحدد ماذا تريد اليمن من الدول ؟ وماذا تريد الدول من اليمن .

ورغم الظروف الأمنية غير المستقرة والإمكانيات المالية والإدارية المحدودة.. عملت الوزارة على توثيق علاقات اليمن الخارجية وتأكيد الوجود الرسمي للدولة، حيث توسعت العلاقات مع الدول العربية والأجنبية.. ومن ثم زادت اليمن مستويات التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارات ، وذلك بفتح سفارات في عدد من الدول الشقيقة والصديقة ، وعلى المستوى الدولي قامت الوزارة بتعزيز الروابط مع الدول التي تنشد التقدم والحرية والسلام.. وخاصة المؤثرة في السياسة الدولية . كما أنها دعمت الجهود التي تزيد من روابط الأجناس المختلفة اللغة أو الطبيعة والحوار بين الأقطار. وتأكيد حق تقرير المصير، وتدعيماً للعلاقات الدولية.. فقد تبنت اليمن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وعملت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول عديدة من أعضاء الحركة، وشاركت في أعمال كافة المؤتمرات الدولية للحركة ، وبصورة تدريجية أصبح للوزارة هيكل تنظيمي حديث.. وصلاحيات واسعة. وكادر دبلوماسي مؤهل ومتمرس استطاع أن يحقق إنجازات كبيرة في الحفاظ على الثورة والجمهورية، تمثل في الحصول على دعم دولي واسع لتنفيذ مبادئ الثورة وأهدافها والدخول في شراكة مع العالم الخارجي من أجل التنمية ودعم السلام والاستقرار .

كذلك تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات مع كثير من الدول الشقيقة والصديقة وانضمت إلى كثير من الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، هيئة التنمية الدولية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الطيران ، الأرصاد الجوية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١- ٣ مراحل التحول في صنع السياسة الخارجية اليمنية بعد عام ١٩٧٠م :

١- ٣- ١ : مرحلة التأسيس :

فترة حكم الرئيس الإرياني تميزت بنجاح في تحقيق المصالحة الوطنية التي كرس لها جل وقته واهتمامه واستطاع ترميم العلاقات مع دول الجوار، فبعد نجاح عملية المصالحة

اعترفت كثير من الدول بالجمهورية اليمنية. وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي معها وبدء مرحلة جديدة من التفاهم والتعاون بين اليمن وكافة البلدان .

ومع تولي الرئيس الحمدي السلطة تبدأ مرحلة التأسيس الحقيقية لسياسة خارجية مستقرة إلى حد ما ، ساعده في ذلك الظروف الاقتصادية الإيجابية والناتجة عن الطفرة النفطية في المنطقة ، إضافة إلى ذلك تم استقطاب عدد كبير من العمال اليمنيين للعمل في مجالات التنمية المختلفة في الدول المجاورة.. وهذا ساهم برفد خزينة الدولة بعائدات المغتربين التي ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للأسر اليمنية ورفد خزينة الدولة بالعملات الصعبة .

كذلك حصلت اليمن على مساعدات مختلفة من الدول الأجنبية سواء لأغراض إنسانية أو سياسة أو إستراتيجية ، كل ذلك ساعد الرئيس الحمدي على القيام بوضع اللبنات الأساسية لإنشاء جهاز إداري حديث في مختلف المجالات.. وأصبحت للوزارات كيانات مستقلة ومميزة واختصاصات واضحة ، ومع توسع العلاقات مع العالم الخارجي كان لابد أن تقوم الحكومة ببذل اهتمام أكبر بوزارة الخارجية باعتبارها الجهة الرئيسية المسؤولة عن رسم السياسة الخارجية في مختلف دول العالم فقد قامت الحكومة بإيجاد مبنى خاص للوزارة ورفدتها بكادر إداري جديد ولائحة تنظيمية واختصاصات واسعة للإشراف على العلاقات والاتصالات الرسمية الخارجية للدولة مع الدول الأخرى والهيئات الدولية في كافة صورها.

١- ٣- ٢ مرحلة الانطلاق :

تبدأ هذه المرحلة بتولي الرئيس علي عبدالله صالح للسلطة في يوليو ١٩٧٨م. فكان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة مستقرة في اليمن، كان الرئيس صالح على علم تام بأوضاع اليمن السياسية العامة والخارجية بصورة خاصة، نظراً لأنه كان قريباً من عملية صنع القرار السياسي بمستوياته المختلفة منذ اندلاع الثورة حتى انتخابه رئيساً للجمهورية.. إضافة إلى ما يتميز به من ذكاء وديناميكية، وأيضاً استفادته من تجارب من سبقه من الرؤساء ، نتيجة لكل ذلك تقدم بشجاعة وهمة عاليتين لقيادة الوطن في أحلك ظروفه السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، واستطاع أن يقود السفينة ويرسيها في بر آمن.. وكأن القدر قد أهله لتولي مقاليد الأمور وانتشال اليمن من التخلف والجهل إلى عالم المعرفة والتقدم والنمو.. فحقاً كان رجل المرحلة بكل صعوباتها وتشعباتها .

لقد تم استصدار تشريع جديد لتوسيع الإطار الرسمي لواجبات واختصاصات وزارة الخارجية وتحديد مهامها بدقة وتشكلت داخل الوزارة إدارات مختصة للأبحاث والتفتيش

والترجمة. والقانون واصدار الكادر الخاص بالسلك الدبلوماسي ورفد الوزارة بكادر إداري مؤهل وموظفين دبلوماسيين من حملة الشهادة الجامعية ، وفي هذه الفترة شهدت السياسة الخارجية تطوراً نوعياً واسعاً ، بحيث أصبحت السياسة الخارجية تبنى على أسس علمية واضحة وأهداف ثابتة وشاملة.. وأصبحت الدبلوماسية ناضجة وأدائها متميز أعجب به الكثير من الأشقاء والأصدقاء .

لقد توسع مجال اهتمام السياسة الخارجية ليشمل القوى العظمى والصغرى على حد سواء وبصورة متوازنة ، وأصبح لليمن صوت مسموع في كافة المؤتمرات والمحافل الدولية ، كذلك لدى اليمن أكثر من خمسين بعثة دبلوماسية معتمدة لدى الإقطار العربية والأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية ، إضافة إلى عدد من البعثات الدبلوماسية الأجنبية المقيمة وغير المقيمة والقنصليات المعتمدة في صنعاء وعدن.

١- ٣- ٣ المؤثرات الداخلية والخارجية في صنع السياسة الخارجية :

- موقف الرئيس والجهات المختصة الأخرى من القضايا الإقليمية والدولية .
- الموقف الشعبي الداخلي .
- التأثير القومي العربي والإسلامي .
- البيئة الإقليمية .
- المعونات أو المساعدات الاقتصادية .
- الضغوطات الدولية .

المبحث الثاني

الأهداف الرئيسية في سياسة اليمن الخارجية

يوجد ارتباط وثيق بين الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في علاقاتها الخارجية وبين مقدار القوة أو الإمكانيات التي في حوزتها ، لاخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرد إلى الواقع المادي ، والهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ أو التحقيق المادي ، ولاشك أن الدول تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف عند رسم سياستها الخارجية بعضها قصيرة المدى. وبعضها تتطلب وقت أطول لكي تتحقق.. وقبل وضع الهدف ينبغي أن يكون واضحاً أن تحقيقه يصب في خانة زيادة قوة الدولة بصورة أساسية .

وبالنظر إلى السياسة الخارجية اليمنية.. فإنها تركز على تحقيق عدداً من الأهداف والمبادئ في تفاعلها مع محيطها الخارجي، وأهم الأهداف التي عمل صناع القرار السياسي الخارجي على تحديدها ما يلي :-

٢- ١ الحفاظ على استقلال اليمن وسيادته :

تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة. أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية .

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الخارجية اليمنية هي في مجملها فعل ورد فعل تهدف في الأخير إلى حماية أمن واستقلال الدولة.. وفي الوقت نفسه الحفاظ على سيادتها .

ويؤكد الدستور على أن اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة ، وهذا مبدأ يعتبر بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه سياسة اليمن الخارجية تجاه المجتمع الدولي ، كما أن هذا المبدأ يعبر بوضوح للمجتمع الدولي عن ضرورة احترام السياسات التي تتخذها اليمن بمحض إراداتها تجاه محيطها الإقليمي أو الدولي ، وبأن معاملة اليمن مع الدول الأخرى يتم على أساس التكافؤ والمعاملة بالمثل ، ويتفرع عن هذا الهدف العمل على حماية المصالح العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين من خلال علاقات اقتصادية متكافئة مع الدول الأخرى

تمويل واستقطاب الاستثمار في مختلف الميادين.. وذلك بتدعيم علاقات اليمن بالمنظمات الإقليمية والدولية ذات الطابع الاقتصادي وكسب الثقة العالمية .

٢- ٢ حماية الأمن القومي والنظام الجمهوري والوحدة والحدود الإقليمية :

يعد هذا الهدف من الأهداف العليا الثابتة التي يسعى صانع القرار اليمني إلى تحقيقها والالتزام بها بوصفه شرطاً من شروط الانتماء إلى وحدة صنع القرار ، ولمواجهة مقتضيات الدفاع والحماية.. عمد الدستور إلى السلطات الرسمية في الدولة مهمة إنشاء قوات مسلحة وشرطة وأمن تعود ملكيتها إلى الشعب كله، تكون مهمتها حماية اليمن وسلامة أراضيها. مما يجعلها تكون محايدة من الصراعات السياسية الحزبية على السلطة.

٢- ٣ تعزيز التضامن العربي ودعم قضايا الأمة الحيوية :

اليمن جزء من كل وهذا الكل هو الوطن العربي بجميع مكوناته. أي أن انتماء اليمن إلى الأمة العربية الواحدة والممتدة من المحيط إلى الخليج.. وقد تأكد هذا الإقرار كنص دستوري واضح في المادة (١) من الدستور . يترتب على ذلك أن السياسة الخارجية تناصر القضايا العربية وتدعم الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الوحدة العربية والحق العربي. وتلتزم بميثاق الجامعة العربية وتدعم مواقف الجامعة كإطار عربي شامل يضم الأقطار العربية .

إضافة إلى ذلك تؤيد اليمن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً.. وعبر التفاوض بحيث يؤدي هذا الأسلوب إلى تسوية شاملة ، وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- ٤ تطوير علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي :

اهتمت اليمن بتحسين علاقاتها مع دول الجوار من خلال الحوار الأخوي ، خاصة أنها ترتبط مع دول المنطقة بروابط كثيرة دينية وتاريخية. وثقافية ولغوية ، وقد نتج عن انتهاج هذا الأسلوب معالجة ملفات الحدود المعقدة، مع كل من عمان والسعودية بصورة ودية وبما يعزز بناء جو من الثقة المتبادلة ويقوي الروابط الأخوية بين بلدان المنطقة ويعزز العلاقات في كافة المجالات .

٢- ٥ دعم العمل الإسلامي المشترك :

يعتبر الشعب بكامله شعب مسلم وجزء من الأمة الإسلامية ، ولذلك فإن الدستور اليمني أكد هذا المبدأ ويترتب على ذلك.. أن اليمن تؤيد وتدافع عن مصالح وقضايا المسلمين ، كما أنها ترحب بدعم ومساندة الدول الإسلامية لقضايا تهم اليمن ، ولذلك تدعو اليمن إلى تحقيق التضامن الإسلامي وتدعيم دور منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- ٦ العمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين :

الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي المعاصر، وتختلف الدول من ناحية تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية ، والجمهورية اليمنية قد أعلنت منذ قيامها رفض الانكماش في سياستها الخارجية وحصر علاقتها الدولية في مجالات محدودة. بل تسعى من أجل أن تكون دولة فاعلة ومساهمة في تطوير العلاقات الدولية باعتبارها جزء من الأسرة الدولية ، وانطلاقاً من الإدراك الواعي لواقع النظام الدولي المعاصر.. فإن مبادئ السياسة الخارجية تدعو إلى احترام المواثيق والمعاهدات الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة والعمل بهما .

والسلام هدف البشرية وغايتها المنشودة، وفي ظله يمكن أن يسود الرخاء والعدل ، وأن تنتشر الرفاهية في كافة أصقاع المعمورة.. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلى بوضع ضوابط تمنع الدول الكبرى من استمرار استغلال الدول الصغيرة وتوقف ممارسة عدوان أي دولة على دولة أخرى .

ومن ناحية أخرى تركز السياسة الخارجية اليمنية على الانتماء إلى حركة عدم الانحياز التي تضم معظم دول العالم الثالث أو دول الجنوب ، فحركة عدم الانحياز أنشئت لمناصرة قضايا التحرير الوطني وتأييد الحق والعدل في العالم.. وقد لعبت دوراً هاماً في مقارعة الاستعمار في ظل الحرب الباردة وصراع القوى العظمى من أجل الهيمنة والنفوذ .

ونظراً لأهمية دور الدول الكبرى وحجم تأثيرها في مدخلات ومخرجات السياسة الدولية والنظام الدولي. فقد حافظت اليمن على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى ، ولتجنب الارتهان إلى أي من هذه القوى فإنها تعمل على إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، ولكون اليمن جزء من النظام الدولي بكل ما فيه من تغيرات وتحولات، فإنه حريص على التعامل مع الدول والكيانات السياسية كافة على قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المصالح .

٢- ٧ احترام المواثيق الدولية وإقامة علاقات دولية متوازنة :

لقد وقعت اليمن على جميع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. وتحقيق السلام والأمن العالمي التي أقرت من قبل الأمم المتحدة، وحصلت على إجماع دولي مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كذلك تؤيد اليمن المبادئ المتعلقة بإقامة علاقة دولية مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال للدول وحل المنازعات بالطرق السلمية والتعايش السلمي بين الدول وتطوير التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة .. إلخ .

المبحث الثالث

التوجـه العـام ومناطق الاهتمـام

٣- ١ التوجه العام للسياسة الخارجية اليمنية :

يتم رسم السياسة الخارجية وفق معايير عامة، يعمل صانع القرار على الالتزام بها وهي تمنحه نوع من المرونة في الحركة عند تعامله مع العالم الخارجي وأهم هذه المعايير :-

١. مد الجسور مع كافة بلدان العالم .

٢. التعامل مع الآخرين دون استثناء في إطار المصالح المتبادلة ومبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف .

٣. الابتعاد عن الأحلاف والمحاور بهدف الحفاظ على حرية الحركة .

٤. التعامل بايجابية مع الأزمات الناشبة ومنع تصعيدها بالمهاترات والحملات الاعلامية.

٥. حل المشاكل بالحوار والتفاهم والمفاوضات وتجنب الحلول العسكرية .

٦. الحفاظ على الاستقرار في المنطقة والتعاون في حل الخلافات التي تنشأ بين الدول العربية وتعزيز العمل العربي المشترك .

٧. الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية ومبادئ الشرعية وميثاق الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية والديمقراطية وحق الشعوب بالعيش بسلام وأمن وطمأنينة .

٨. تكريس الجهود لدعم التنمية في مختلف الميادين .

٩. الاعتراف بالمصالح المشروعة لكل دولة هامشية أو دولية في المنطقة واعتماد الحوار في تحديد تلك المصالح ودون التفريط في الثوابت الوطنية والقومية.

٣- ٢ مناطق اهتمام السياسة الخارجية :

علاقات اليمن الخارجية مع كافة الدول تقوم على الوضوح والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ومبدأ التعامل بالمثل ، ونظراً لتوسع مجال اهتمام السياسة الخارجية فإن المناطق الرئيسية التي تهتم بها اليمن بصورة أكبر من غيرها من المناطق هي كما يلي:-

٣- ٢- ١ الجزيرة العربية :

يتوحد سكان الجزيرة العربية مع بعضه البعض في أشياء كثيرة إستراتيجية وثقافية وتاريخية وجغرافية، ولا ينقص وحدة المنطقة التامة والشاملة سوى وحدة القرار السياسي الذي تنتظره شعوب المنطقة مع إشراقة كل صباح .

ونظراً للروابط الحميمة والمتعددة بين اليمنيين وأشقائهم في الجزيرة العربية باعتبار الجميع أمة واحدة.. فإن اليمن كانت وما تزال تلتزم بالحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بشكل عام ، فموقعها الإستراتيجي الهام يجعلها تتحمل مسئولية حماية الحدود الجنوبية أمام أي خطر خارجي وأمني أو عسكري يهدد سيادة شعوب المنطقة على الأرض والثروات ، وتدعو الجميع للالتزام بنفس الأهداف. مما يشيع جو عال من الثقة المتبادلة وحسن النية وبما يخدم عملية التقارب وتعزيز العلاقات والتوحد بين الموظفين في كافة المجالات ، لذلك فإن هذا يتطلب احترام سيادة واستقرار كل دولة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل المنازعات بالطرق السلمية .

لقد نجحت الدبلوماسية أن تتخطى كثير من العقبات والمشاكل التي ظهرت من حين إلى آخر والتي هدفت إلى تعميق الخلاف بين اليمن ودول الجزيرة العربية.. ومن أخطرها غزو العراق للكويت وملف الحدود ، والمؤمل أن تحل مشاكل ثانوية أخرى، مثل التبادل التجاري وتخفيف القيود المفروضة على حركة العمال ورجال الأعمال اليمنيين .

إن التعاون المتبادل بين شعوب المنطقة قد بدأ مع بداية التاريخ البشري، أي أنه ليس وليد الوقت الحاضر. وأن العقل والمنطق والتاريخ يدعم ذلك. ويشجع المخلصين على السير بخطى واثقة في طريق التكامل الشامل الذي يخدم الجميع ، وهذه الحقيقة تفرض على الجميع التفكير بتعزيز العلاقات الثنائية والجماعية بين دول المنطقة.. فقد أكد الميثاق الوطني اهتمام اليمن ببناء علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبة الجزيرة العربية والخليج ، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافئ والاحترام المتبادل ، وتتطور بالممارسة الأخوية لإبراز

المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي.. تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة .

٣- ٢- ٢ العالم العربي :

اليمن جزء من الأمة العربية وهي مهد العروبة.. وعليه فإن سياستها الخارجية تضع في أولى اهتماماتها تعزيز العلاقات مع البلدان العربية من الخليج إلى المحيط ، وكذا دعم كافة الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وتدعو إلى زيادة التعاون بين كافة البلدان العربية والاستفادة من تجارب الاندماج في العالم المعاصر التي ضمت أنظمة حكم ملكية وجمهورية .

إن إدراك اليمن الواعي لتغيرات السياسة الدولية التي تشهد مولد الكثير من التكتلات في جميع القارات قد جعلها تحدد موقفها بوضوح.. حيث ربطت مصالحها بمصالح الأمة العربية واعتبرت تلك المصالح جزء من تطلعاتها .

ولتحقيق ذلك يتطلب تطوير آلية عمل الجامعة العربية، بحيث ترتقي إلى مستوى التحديات التي تواجه العرب ، وبحيث تستطيع القيام بواجبها ، كما ينبغي لتلبية حاجات الشعوب العربية وطموحها في التنمية والازدهار والوحدة ومناهضة الاستعمار بكافة أشكاله وفي مقدمته الاستعمار الإسرائيلي .

ومن الواضح أن الجمهورية اليمنية ملتزمة في توجهها القومي بمضاعفة جهودها وفي كل الاتجاهات ، فهي تقيم علاقات ودية مع كافة الأقطار العربية وتؤيد الأعمال العربية المشتركة وكل ما يعزز التقارب والتعاون العربي . لقد احتلت القضية الفلسطينية موقعاً بارزاً في اهتمامات القيادة السياسية وجاءت تحركاتها على المستوى القومي والدولي لتعزيز النضال الوطني الفلسطيني المشروع في الحرية والاستقلال والمطالبة بإرساء سلام حقيقي وشامل في المنطقة وانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من كافة الأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسوريا .

ونظراً لأهمية التضامن العربي وبناء الثقة.. فإنه يحضا باهتمام السياسة الخارجية اليمنية بصفة دائمة لأن التقدم في هذا المجال سيمكن الأمة من مواجهة كافة التحديات التي تواجهها ويساهم في تعزيز العمل الوحدوي العربي .

٣- ٢- ٣ منطقة القرن الأفريقي :

هناك تشابه كبير في حياة شعوب منطقة القرن الأفريقي في المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني ، فالظروف التي يعيش في ظلها سكان الإقليم بصورة عامة تكاد تكون متطابقة ، إضافة إلى ذلك فإن التقارب الجغرافي قد ساعد الموظفين على الانتقال من دولة إلى أخرى سواء بطرق شرعية أو غير شرعية. مما أدى إلى اختلاط بعضهم ببعض.. وقد هاجر عدد كبير من اليمنيين إلى شرق ووسط أفريقيا منذ وقت طويل وانصهروا في تلك المجتمعات، وما زالت العملية مستمرة حتى وقتنا الحاضر ، كذلك تحتضن اليمن الآلاف من أصول أفريقية منهم من يحمل الجنسية اليمنية وآخرون خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية في دول القرن الأفريقي .

لقد أثرت دول الإقليم على بعضها البعض في مراحل مختلفة من التاريخ القديم والمعاصر. وفي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الشرق والغرب قد عكس نفسه في المنطقة. وساعد في ظهور صراع قوي بين دول القرن الأفريقي التي كانت تتدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية. مما أدى إلى انقسام ولاءاتها الخارجية فمنها من تحالف مع المعسكر الاشتراكي لفترة معينة ثم تحول للتحالف مع المعسكر الغربي والعكس.. وذلك بهدف الحصول على دعم خارجي يقوي موقفه تجاه جيرانه المنافسين ، وباعتبار اليمن جزء من الإقليم الإستراتيجي، فقد أثرت وتأثرت بما يدور من أحداث بين الدول المجاورة ، حيث أن الشطر الجنوبي كان يدعم الدول والحركات الثورية ضد الأطراف الأخرى ويرجع ذلك إلى وجود علاقات قوية بين عدن وموسكو . أما صنعاء فقد التزمت الحياد تجاه الصراع بين دول الإقليم ونادت بضرورة جعل منطقة البحر الأحمر منطقة آمنة وعدم إعطاء تسهيلات عسكرية لأي من القوى العظمى.

وبعد قيام دولة الوحدة بدأ فصل جديد في العلاقات اليمنية مع دول القرن الأفريقي ، فقد أقامت صنعاء علاقات ودية مع جميع الدول وفقاً لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وهي بذلك تتعاون بشكل ثنائي وجماعي مع دول الإقليم لحل المشاكل بالطرق السلمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب. لما لذلك من أهمية في حفظ الاستقرار والأمن في الإقليم، وتنظر الجمهورية اليمنية بقلق عميق لما يحدث من حروب أهلية في عدد من دول الإقليم. وتسعى جاهدة لإيجاد حل عادل ينهي الحرب الأهلية في الصومال والسودان ومن ثم إنهاء الصراعات الداخلية والبينية أي بين دول القرن الأفريقي ، السودان ، وارتيريا ، أثيوبيا ... إلخ ، وقد ساهمت إلى جانب السودان وأثيوبيا في تأسيس تجمع

صنعاء للتعاون في عام ٢٠٠٣م والذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه البلدان في مختلف المجالات.

٣- ٢- ٤ العالم الإسلامي :

تعطي اليمن اهتماماً بالقضايا الإسلامية جمعاء.. وتسعى إلى تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في إيجاد حلول للمشاكل والهموم التي تواجه الأمة الإسلامية مثل مشاكل التنمية والتخلف وترى ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية في كافة المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية .. ومن أجل رفع الظلم عن الأقليات المسلمة في البلدان المختلفة، ينبغي بناء جسور الحوار بين الحضارات والثقافات والذي سيؤدي إلى خلق جو من الثقة والألفة. مما يساعد في حماية حقوق الأقليات ويجعلها تعيش في سلام مع الآخرين ، من جهة أخرى تهتم اليمن ببناء علاقات متميزة مع الدول الإسلامية في جنوب آسيا ، ومن أجل ذلك قام فخامة الرئيس بعدة زيارات إلى جاكرتا وكوالالمبور بهدف تعزيز التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.. ويطلق السياسيون على هذا النوع من التحركات بالدبلوماسية الاقتصادية .

إلى جانب تلك الدول لا تغفل صنعاء أهمية دور إيران وباكستان وتركيا وغيرهما من الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا في دعم العمل الإسلامي المشترك الذي يخدم المصالح العليا للأمة وتطلعها إلى التضامن والوحدة.

٣- ٢- ٥ المحيط الدولي :

لليمن حضور متميز في كافة الفعاليات التي تنظمها حركة عدم الانحياز.. مما يعكس التزامها الدائم بأهداف ومبادئ الحركة التي أنشئت بهدف تنمية العلاقات بين دول العالم الثالث ، لذلك توجه السياسة الخارجية اهتماماً مستمراً بالحركة. وتدعو إلى تفعيل دورها من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية والأقل نمواً في ظل التغيرات الدولية الراهنة.. مما يتطلب المزيد من التعاون والتكتل الإقليمي بين دول العالم الثالث، وهذا ما دفع باليمن للمشاركة في تجمع دول المحيط الهندي .

إضافة إلى دائرة العالم الثالث تهتم اليمن بتنمية علاقاتها الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا بهدف الحصول على مساعدات للمشاريع التنموية في اليمن ، وكذا جذب الاستثمارات وترسيخ التعاون الثنائي في المجالات التي تخدم مصالح جميع الأطراف ،

ومن ناحية أخرى تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً بارزاً في اهتمامات السياسة الخارجية اليمنية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نظراً للدور والتأثير الذي تلعبه أمريكا على الساحة الدولية باعتبارها قوة عظمى وحيدة تتزعم النظام الدولي الجديد .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي فقدت روسيا نفوذها العالمي.. وتراجع دورها الإقليمي والعالمي، حيث أصبحت تتبنى سياسة نفعية مؤيدة للسياسة الأمريكية تجاه كثير من القضايا - القضية الفلسطينية ، أزمة العراق - الكويت ، الوحدة اليمنية ، وقف إرسال الأسلحة الثقيلة إلى منطقة الشرق الأوسط ، وعموماً تقلص حجم قوتها بصورة كبيرة.. فدورها العالمي الحالي يتساوى مع دور بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وبالنسبة للعلاقة اليمنية الروسية فقد بدأت منذ وقت مبكر من القرن العشرين وحالياً هناك حاجة لفتح إمكانيات جديدة لتطوير العلاقات بين البلدين وفق مبدأ المساواة والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل ، فروسيا تدرك أهمية اليمن من النواحي السياسية والإستراتيجية والاقتصادية ، واليمن بحاجة إلى روسيا لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية ، إضافة إلى كل ذلك يوجد تطابق في وجهات النظر بين البلدين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية .

وأخيراً تأتي علاقة اليمن بالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التي تقوم على التعاون في كافة المجالات بما يخدم الأمن والسلم الدوليين واستقرار منطقة البحر الأحمر والخليج وتتلقى الجمهورية اليمنية مساعدات تنموية لتمويل بعض المشاريع في ميادين متعددة .

المبحث الرابع

متطلبات تطوير أداء وزارة الخارجية

إن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم تتميز بأنها عملية ديناميكية متغيرة وغير ثابتة.. وأن هذه السياسة تتغير تبعاً للتغيرات في النظام العالمي وكذا القضايا الإقليمية ، لذا فإن مؤسسات صنع السياسة الخارجية في حاجة دائمة إلى متابعة تطور العالم من حولها وأن تواكب هذا التطور من خلال تطوير وسائلها وإمكاناتها والارتقاء بمستوى كفاءة عناصرها العلمية والعملية ، ولا يجوز في هذا العصر أن يحصر العاملون في هذا الحقل تفكيرهم وحركتهم داخل حدود منطقة جغرافية بعينها أو قضية واحدة دون سواها ، فتطور وسائل الاتصال والتأثير يتجاوز الحدود والعوائق المختلفة والتشابك المكثف للعلاقات البشرية ، يجعلان ضيق الفكر والقيد على الحركة أشبه بعملية الانتحار التدريجي .

لقد زاد تشابك المصالح الدولية وزاد التنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الأولية. أو تأمين عملية الحصول عليها بصورة منتظمة وبرز دور الرأي العام الداخلي والخارجي كقوة مؤثرة في صناعة القرار الخارجي، بحيث لا تستطيع الحكومات تجاوزه بأي حال من الأحوال خاصة أن وسائل الإعلام الحديثة تراقب كما يحدث في العالم. وتعطي صور واضحة عن كافة التطورات على الساحة الدولية أولاً بأول .

في ضوء ذلك فإن الارتقاء بالعمل الدبلوماسي يحتاج إلى جهد كبير من قبل الجهات المختصة خاصة وزارة الخارجية ، وهنا ينبغي التنبيه إلى أن هناك أمور كثيرة يلزم الأخذ بها ، لكي يتحسن الأداء بصورة أكبر من ذلك ما يلي :-

- الاهتمام بجمع وحفظ المعلومات في كافة المجالات واشراك الجامعات ومراكز البحث في القيام بدراسات متخصصة لتوعية صناع القرار حتى يتم اتخاذ القرار على ضوء دراسات ومعلومات دقيقة .
- تنشيط دور المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية ليكون مطبخاً لصناعة القرار، ويقوم برفع كفاءة كادر الوزارة سواء الإداريين أو الدبلوماسيين حتى يتمكنوا من التعامل مع القضايا المعاصرة واكسابهم مهارات وخبرات عملية تعينهم على القيام بواجبهم.. كما ينبغي وأن يقوم بعقد دورات تعليمية وتدريبية وتأهيلية

للدبلوماسيين المستجدين لمدة عامين دراسيين وإعادة تأهيل الدبلوماسيين العاملين في السفارات بالخارج لعام واحد .

وللقيام بذلك يحتاج إلى كوادر مؤهلة ومتخصصة من الأكاديميين والدبلوماسيين المحترفين وتزويده بشبكة معلوماتية كبيرة مرتبطة مع غالبية المكتبات ووسائل الإعلام المختلفة في العالم ومكتبة ذات جاهزية عالية .

- إنشاء لجنة استشارية تساعد وزير الخارجية وتقدم له المعلومات اللازمة لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.. وتتكون من اختصاصيين في مختلف المجالات المتعلقة بعمل وزارة الخارجية .
- بناء مقر جديد لوزارة الخارجية يكون مزود بأحدث الوسائل التكنولوجية وشبكة معلوماتية مركزية وبنية تحتية متكاملة تتماشى مع مقتضيات العصر .
- يلي ذلك اهتمام أكبر بمكتبة الوزارة باعتبارها الرئة التي يتنفس بواسطتها الدبلوماسيين اليمنيين على الآراء والأفكار الداخلية والخارجية .
- المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وكذا المؤتمرات الدولية التي تعود بالفائدة على اليمن، فهذه المحافل تعتبر مدرسة لتدريب الدبلوماسيين وتوسيع مداركهم .
- وضع هيكل تنظيمي فعال للوزارة يواكب أحداث العصر ويحافظ على أمن ومصالح الدولة في ظل عالم متغير ومتطور باستمرار.. فالدولة التي تريد أن يكون لها مكان تحت شمس هذا العالم لابد من تحضر نفسها ودوائر صنع السياسة الخارجية فيها للتحديات المعاصرة والمستقبلية .
- وضع السياسة الخارجية ينبغي أن لا يبنى على أساس التقوقع في قوالب أيديولوجية ثابتة أو مواقف مسبقة، بل لابد أن تكون مواقف الدولة متحركة بحيث تستطيع تجنب الضغوط الخارجية ويكون تطور العلاقات خاضعاً لتقييم مستمر .
- مواصلة نهج القيادة السياسية المتميزة باتخاذ مواقف معتدلة ووسطية تجاه القضايا الخارجية سواء العربية أو الدولية. وبما يعزز قرارات السياسة الخارجية اليمنية .

- ضرورة الموازنة بين احتياجات البلد للمساعدات والقروض الخارجية لتنمية الاقتصاد الوطني وبين مصالح الدول المانحة وضغوطاتها .
- الاستفادة من موقع اليمن الإستراتيجي لتعزيز الشراكة مع كافة الدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي بهدف فرض الأمن والاستقرار وسلامة وحركة الملاحة الدولية.. حيث أن ذلك يرتبط بتأمين وحماية المصالح الحيوية اليمنية في عدن والمناطق الأخرى .
- نظراً لارتباط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية.. فإن البلد بحاجة إلى تعزيز وتوسيع دائرة الإصلاحات لتشمل المؤسسات الدستورية واحترام دور المواطن وتوطيد الاستمرار وتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع والاعتماد على النفس وإزالة مظاهر وأسباب التخلف ، كل ذلك يمكن الدبلوماسية اليمنية من التحرك بفعالية كبيرة في الخارج .

المبحث الخامس

العلاقات الخارجية اليمنية في ظل تغير النظام الدولي

يعرف النظام الدولي بأنه جمع من الدول تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات الدولية اللاعبين والفاعلين الأعضاء في النظام ، والتفاعل بين الوحدات ليس عشوائياً. بل أنه تفاعل منظم يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به، فضلاً عن أن آثار أفعال الوحدة الدولية تعود إليها عبر ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية (العكسية) التي يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية ، وقد مر النظام الدولي منذ تكونه بمراحل تطور مختلفة من أحادي إلى متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية.. وحالياً وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبح النظام الدولي أحادي تأتي في قمة هرمه الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد تحرير الكويت في ١٩٩١م كثر الكلام في أرجاء المعمورة عن ظهور نظام دولي جديد سيحل محل النظام الدولي القديم.

وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة لإقامة هذا النظام ووضع أسسه.. وحسب الطرح الأمريكي فإنه سيكون نظاماً أكثر قوة في تطبيق العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، يمكن أمم الشرق والغرب والشمال والجنوب من أن تزدهر في رخائها وتعيش في تجانس ، إنه يبشر بعالم يحتكم إلى القانون عالم يخدم فيه القوي ، عالم تدرك فيه الأمم المسئولية المشتركة للحرية والعدالة ، من ناحية أخرى ومن خلال ما جاء في الأحاديث والتحليلات السياسية والإستراتيجية عن الأسس والمميزات التي يرتكز عليها هذا النظام يتضح أنها تختلف كثيراً عن مميزات النظام الدولي القديم وذلك في الجوانب التالية :-

- أنقسم العالم في النظام القديم إلى شرق وغرب أما حالياً فالتقسيم هو شمال وجنوب.
- التكتلات كانت عسكرية وستكون تجارية .
- الصراعات كانت أيديولوجية / سياسية وستتم على أسس تجارية / اقتصادية .
- أولويات النظام السابق التهديد النووي وحالياً التهديد البيئي والنووي أيضاً .
- التفاعلات السياسية كانت صراع أما في النظام الجديد فسيكون هناك تسويات للنزاعات الدولية .

- التفاعلات العسكرية (ميزان القوة) كانت سباق التسلح وسيكون الاهتمام الدولي بنزع السلام .
- النظام السابق ثنائي القطبية والجديد أحادي - تعددي.
- الحكومات كانت سلطوية / شمولية وفي ظل النظام الجديد تتحول إلى ديمقراطية.
- الأيديولوجيا كانت الرأسمالية / الاشتراكية، وفي الجديد الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

إن التغير في النظام الدولي قد أحدث تدريجياً تغييرات أساسية في عمليات السياسة الخارجية.. فقد أصبحت التغيرات الدولية الأكثر أهمية في تحديد سياسات الدول ليس الخارجية فحسب. بل حتى الداخلية فالمسائل المهمة مثل قضايا التسلح والتسويات الإقليمية والتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت مطالب الشرعية الدولية ولها بعد داخلي وخارجي.

كذلك كشف النظام الدولي أن الدول لا تستطيع التأثير في السياسة الدولية بدون امتلاك موارد كافية لدعم سياستها الخارجية ، إضافة إلى ذلك يفرض النظام الدولي الجديد على الدول إعادة ترتيب أهداف سياستها الخارجية.. وهو ما يمكن تلمسه من تراجع اهتمام الدول خاصة دول العالم الثالث بقضايا كانت محورية في سياستها الخارجية كسياسات عدم الانحياز وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي والسيادة والمساواة ونبذ القواعد العسكرية والتدخل الأجنبي ومناهضة التمييز العنصري ... وباختصار فإن التغيرات المعاصرة. قد أحدثت تدريجياً تحولات أساسية في مضامين السياسة الخارجية من حيث الأهداف والصنع والتنفيذ.. وأن الدول التي لا ترتقي لمثل هذه التحولات ستضل بعيدة عن روح العصر وتظل خارج نطاق التأثير.. إذ أن انهيار القطبية الثنائية قد جعل دول الجنوب تخسر فرصة واسعة للخيار والمساومة في سياستها الخارجية.

إن تأثير النظام العالمي ، وبالأخص الدول العظمى في سياسات دول المنطقة. بما فيها اليمن يتأت من خلال علاقة التبعية بينها ، وذلك باستخدام الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية.. كما أن مدخلات البيئة الخارجية الدولي تعمل أحياناً دوراً مقيداً ومحدداً لسياسات الدول العربية.. وأحياناً أخرى تعمل كعامل معزز لنشاطات وأفعال صانعي القرار فيها ، غير أن انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى قد قلل من إمكانية استخدام الدول التابعة لمدخلات البيئة الدولية كعامل معزز لقدراتها وأفعالها .

يتضح هذا بالنظر إلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، كما أن استمرار اليمن في الاعتماد على المساعدات الأجنبية. وخاصة من القوى الكبرى يزيد من فرص التأثير الدولي في السياسة الخارجية اليمنية.

ولاشك أن التغيرات الدولية تعتبر عامل مؤثر في حركة السياسة الخارجية لجميع الدول، واليمن جزء من هذا العالم ، يؤثر ويتأثر بما يحدث من تغيرات وتحولات في الوضع الدولي.. من هنا فإن هناك تحديات كبيرة تواجه السياسات الخارجية اليمنية في ظل التغيرات الدولية الراهنة تتمثل في : التحدي الاقتصادي وتحديات العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية ، إضافة إلى العلاقة مع الدول الكبرى المؤثرة في الشؤون الدولية :-

١. التغير الاقتصادي أحد أهم التغيرات الدولية، نظراً لكون سياسة الدول الخارجية ستتبنى التحول نحو اقتصادي السوق والانفتاح على الخارج. والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي وتطبيق وصفات المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين وفق قاعدة الإصلاحات الاقتصادية والاسترشاد بمبدأ اقتصاد السوق ولابد لليمن من الاستجابة لمثل هذه المتغيرات لكي تجذب الاستثمارات وتحصل على مساعدات دولية .

٢. أما ما يتعلق بالعلاقات مع أمريكا ، فعلى اعتبار أن الأخيرة قد أصبحت القوى العظمى الوحيدة في العالم. وتتزعم النظام الدولي الجديد.. فإن كافة الدول ستحاول بناء علاقة جيدة معها .

وبالنسبة لليمن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك الأهمية الإستراتيجية لليمن وحيوية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة. في إطار دعم الاستقرار والسلام بما يخدم الحفاظ على مصالحها الحيوية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة القرن الأفريقي مما يكون له أكبر الأثر في حماية المصالح الحيوية الأمريكية والعالمية. والتي من أهمها تأمين تدفق النفط من المنطقة إلى جميع أسواق العالم بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة ، لذلك فقد نمت العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة مستمرة والدليل على ذلك كثرة الزيارات المتبادلة للمسئولين في البلدين وعلى أعلى المستويات ، كذلك تؤكد واشنطن في مناسبات مختلفة على أهمية استقرار اليمن كجزء مهم في استقرار المنطقة ، وتتويجاً للاتصال المباشر الذي تحقق بين صنعاء وواشنطن منذ مطلع الثمانينات ، فقد شهدت علاقة البلدين بروز دبلوماسية القمة بين زعماء البلدين في فترات متتابعة ، ومع تحول اليمن بعد الوحدة إلى تبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان.. زاد من اهتمام الجانب

الأمريكي الذي أبدى استعداده لدعم التحول الديمقراطي، لأن ذلك يتلاءم مع أهداف أمريكا في دعم الديمقراطيات الليبرالية في مختلف أنحاء العالم ، لهذا عقد في صنعاء مؤتمر الديمقراطيات في عام ١٩٩٩م بدعم ورعاية أمريكية .

٣. وفيما يتعلق بالعلاقة مع المنظمات الدولية والإقليمية.. فإن السياسة الخارجية اليمنية تركز على لعب دوراً هاماً في المحافل الدولية.. ولاسيما في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.. وقد عززت اليمن علاقات التعاون مع جميع المنظمات والهيئات الدولية وشاركت في العديد من المؤتمرات والدورات السنوية وحصلت على مساعدات مالية لدعم مشاريع التنمية في ميادين مختلفة في اليمن .

٤. أخيراً فإن سياسة اليمن الخارجية، تجاه الدول الكبرى المؤثرة في الشؤون الدولية تهدف للحصول على موقع داخل شبكة التفاعلات الدولية على الصعيد الأوروبي والأسيوي وتحقيق أكبر قدر من العلاقات مع القوى الدولية، على أساس المصالح المتبادلة. ولهذا قام فخامة الرئيس صالح بالعديد من الزيارات للعديد من القوى الدولية سواء الصناعية الكبرى أو النامية مركزاً على جوانب الاقتصاد والاستثمار في اليمن والتبادل التجاري وتبادل المصالح والشراكة وخلق علاقات تعاون متكافئة ومتطورة في أكثر من مجال .

الخاتمـــة

كان لقيام ثورة ١٩٦٢م أثر كبير في تطور العلاقات اليمنية الخارجية ، فمنذ ذلك الحين تم إجراء مراجعة شاملة لمرتكزات السياسة الخارجية في ضوء المتغيرات الجديدة الداخلية والخارجية ، لأن الانتقال إلى مستقبل جديد يطلب تكتيكاً جديداً وتغييراً في الخطاب السياسي.. وبالطبع تحديد مسار السياسة الخارجية اليمنية ليتلاءم مع الوضع الجديد .

نظراً للظروف الصعبة التي مرت بها اليمن منذ إعلان قيام الجمهورية، فإنه كان لابد من تبني سياسة خارجية ذات طابع إستراتيجي تحفظ على النظام الجديد كيانه وسيادته واستقراره.. ومن ثم كانت التحركات الخارجية تصب في تحقيق هذا الهدف ، ونظراً لكون الهم الأمني هو الغالب على توجه السياسة الخارجية في فترة ما بعد الثورة، فقد تميزت بأنها دائمة التغير بسبب سعي الدولة الدائم إلى تحسين أمنها داخل إطار بيئة محيطة.. إذ أنه من المتعذر على دولة ما. أن تحقق أمنها المطلق، لأن ذلك يعني الانتقاص من أمن الدول الأخرى المجاورة لها أو البعيدة عنها . من هنا كان على نظام صنعاء الجديد البحث عن إجابة للسؤال البسيط الذي يقول كيف يستطيع بناء أمن يحفظ كيانه وسيادته دون السماح بالانتقاص من أمن جيرانه أو السماح لهم بالعبث بأمنه ؟ وبعد مرحلة حماس عنيفة أدرك ذلك وكانت النتيجة هي تبنيه لسياسة معتدلة وسطية وحافظ على قدر كبير من المرونة السياسية التي ليست بالمتساهلة المؤدية إلى الاستباحة ولاهي بالمتشددة التي تنفي وجود أمن لليمن في تعاملها السياسي مع دول الجوار .

وقد كانت عناصر القوة الوطنية ضعيفة وغير كافية لتحقيق كثير من الأهداف التي تجعل اليمن تمتلك القوة اللازمة في علاقاتها الخارجية ، لذا كانت قرارات السياسة الخارجية على الدوام نزاعاً بين هذا الضعف الوطني في عناصر القوة وبين طموح اليمنيين الذي تجاوز حدود إمكانيات بلدهم.. الأمر الذي أدى إلى تعرض البلد لهزات سياسية وأمنية في أوقات مختلفة من تاريخه المعاصر .

قائمة المراجع

١. د. عبد القادر محمد فهمي " نظرية السياسة الخارجية " جامعة الحديدة ، ٢٠٠١م.

٢. وزارة الخارجية " وثائق وإحصاءات ١٩٦٢ - ١٩٧٦م ، ١٣ مارس ١٩٧٦م ، صـ٣٠.

٣. د. خديجة الهيصمي " العلاقات اليمنية السعودية ١٩٦٢-١٩٨٠م ، غير مذكور الناشر ، طبعة ١٩٨٨م ، صـ٧٢ .

٤. وزارة الخارجية ، مصدر سابق ، صـ٤٥ .

٥. نفس المصدر ، صـ٤٧ .

٦. نفس المصدر ، صـ٥٠ .

٧. وزارة الخارجية " القائمة الدبلوماسية " ٢٠٠٣ ، صـ٧ .

٨. د. إسماعيل صبري مقلد " العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات " ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤م ، صـ١٢٧-١٢٩ .

٩. د. محمد السيد سليم " تحليل السياسة الخارجية " مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٨ ، صـ٩ .

١٠. وزارة الشئون القانونية " دستور الجمهورية اليمنية " صنعاء ، ٢٠٠١م ، صـ٩ .

١١. الغرباني ، نجيب علي " السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية " ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ٢٠٠٢م ، صـ١٧٢ .

١٢. وزارة الشئون القانونية " دستور الجمهورية اليمنية " مصدر سابق المادة (٣٦) ، صـ٢٥ .

١٣. المصدر السابق ، صـ٢ .

١٤. سمير محمد العبدلي " الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي " مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٧م، صـ١٢٠ .

١٥. د. حسن أبو طالب " الوحدة اليمنية : دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤م ، صـــ٣١٢ .

١٦. د. منصور عزيز الزنداني ، و د. جلال فقيرة " السياسة الخارجية اليمنية " ملزمة مقررة على طلاب العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، مركز الأمين ، ٢٠٠٤ م ، صـــ١٣ – ١٧ .

١٧. المؤتمر الشعبي العام ، الميثاق الوطني ، صـــ٩٤ .

١٨. د. حسن أبو طالب ، مصدر سابق ، صـــ٣١٢ .

١٩. وزارة التخطيط والتنمية " الجمهورية اليمنية عشر سنوات من الإنجازات ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م " النسخة الإنجليزية ، مايو ٢٠٠٠م ، صـــ١١٠ – ١١٨ .

٢٠. أكرم عبد الملك الأغبري " اليمن ودول مجلس التعاون العربي " المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م ، صـــ٣٣٨ .

٢١. الميثاق الوطني ، مصدر سابق ، صـــ٩٣ .

٢٢. مركز البحوث والمعلومات التابع لوكالة الأنباء اليمنية سبأ " اليمن ودول القرن الأفريقي" ، ٢٠٠٣م ، صـــ٩ – ١٠ .

٢٣. د. فرد هاليداي ، ترجمة فيصل سعيد عبدالله ، مجلة أبحاث سياسية الصادرة عن وزارة الخارجية ، العدد (١١ ، ١٢) ، ١٩٩٢ ، صـــ٩٤ .

٢٤. مركز البحوث والمعلومات التابع لوكالة الأنباء اليمنية سبأ " اليمن والدول الكبرى" صنعاء ، ٢٠٠٣م ، صـــ١٣٠ – ١٣١ .

٢٥. الغرباني ، مصدر سابق ، صـــ١٤٠ .

٢٦. أسامة المجذوب " المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، صـــ١١٦ .

٢٧. مركز البحوث والمعلومات التابع لوكالة الأنباء اليمنية سبأ ، مصدر سابق ، صـــ٥٩.